

## قرارات مجلس الجامعة

اعتبارات ثانوية، ولهذا فإن عقد القمة، وبسرعة، شيء ضروري، وحكم التاريخ علينا وحكم شعوبنا أيضاً، منوط بالجسدية التي سنتناول بها هذا الموضوع». وطبقاً لمصادر الجامعة العربية، فإن عدة وفود عربية أبدت موافقتها الفورية على دعوة المغرب، وهي وفود السعودية والأردن وتونس والمغرب والعراق وجيبوتي وموريتانيا واليمن الشمالي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما وافقت الكويت وليبيا والسودان على الدعوة من حيث المبدأ، وطلبت الرجوع إلى قياداتها لاختار الموافقة النهائية. وأكدت هذه المصادر أن جدول أعمال القمة المقترحة سيحدد لدى انعقاد مجلس الجامعة ثانية يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ (النهاري، ١٩٨٥/٦/١٠).

وكما كان متوقعاً، أكدت حركة (أمل) وسوريا تحفظهما على قرارات مجلس الجامعة العربية. ففيما يتعلق بموقف (أمل)، هاجم نبيه بري مجلس الجامعة وتساءل: «أين كان هذا الحرص على الفلسطينيين العام ١٩٨٢؟ وأين كان هذا الحرص على اللبنانيين عندما حوصرت بيروت؟» ولفت انظار الدول العربية إلى أن جبهة الجنوب مفتوحة في حال اتخاذ العرب لقرار القتال ضد إسرائيل وفق خطة عربية (المصدر نفسه).

أما فيما يتعلق بالتحفظ السوري على قرارات مجلس الجامعة العربية، قالت الإذاعة السورية، في تعليق لها يوم ١٩٨٥/٦/٩، «أن الهدف الاخطر لاجتماع مجلس الجامعة العربية هو عندما يكون سابقة يستند إليها الملك حسين في خطواته التالية، وهو الدعوة إلى عقد قمة عربية تأخذ على عاتقها مباركة خطواته للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، تكون مقنعة بدعم الاكثوية العربية المعتدلة»، وتابعت: «أن سوريا ذهبت إلى الجامعة العربية لكشف المؤامرة على لبنان، وما أحدثت المخيمات الاسحابة دخان لتغطية التحركات الاستسلامية الهادفة إلى تصفية قضية فلسطين وفق إتفاقات كامب ديفيد واتفاق عمان بين حسين وعرفات» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

ورغم التحفظات السورية واللبنانية على اجتماع ومقررات مجلس الجامعة العربية، اتخذت بعض الدول العربية مواقف مؤيدة لمضمون المقررات لجهة ادانتها لحرب (أمل) المدعومة سورياً ضد المخيمات الفلسطينية وتأييد عقد قمة عربية طارئة بناء على طلب المغرب. وفي هذا الصدد، صرح طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، في تونس، بأن بلاده تتفق إلى جانب

واستطاع المجلس تجاوز مسألة انسحاب الوفد السوري من الجلسة الافتتاحية، وناقش، باستفاضة، الاساليب الكفيلة بالمساعدة لوقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. وقد وافق المجلس على مشروع القرار الذي اعدته لجنة الصياغة المكونة من ممثلي اربع دول اعضاء، هي: الامارات، الجزائر، الكويت، تونس، بالإضافة إلى الامين العام للجامعة، بشأن معالجة الاوضاع حول المخيمات الفلسطينية. ودعا المشروع إلى الوقف الشامل والفوري لاطلاق النار ووقف الحصار عن المخيمات الفلسطينية والانسحاب الفوري للقوات المحاصرة من المناطق المحيطة بالمخيمات والدعوة إلى اطلاق سراح جميع المعتقلين والتقدير باحترام قواعد المروءة العربية وتسهيل مهمة الصليب الاحمر الدولي وبعثات الهلال الاحمر لدخول المخيمات من اجل نقل الجرحى وتأمين سلامتهم وتقديم المساعدات الطبية، إلى جانب إعادة المهجرين إلى بيوتهم ومخيماتهم وتقديم المعونة العاجلة لهم. وأكد المجلس انه يوكل إلى الامانة العامة البحث عن وسائل إيصال المعونات الغذائية لسكان المخيمات ومناشدة السلطات اللبنانية التعاون والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون المتعلقة بالوجود الفلسطيني وسلامته، وذلك انطلاقاً من ميثاق الجامعة العربية وقرارات مؤتمرات القمة. وأكد المجلس الالتزام بالمسؤولية العربية القومية والتاريخية التي تفرض على الاسرة العربية دعم لبنان ومساندته للحيلولة دون استمرار تفجير الاوضاع فيه وتوفير الضمانات اللازمة لصيانة سيادته. وكلف المجلس الامين العام للجامعة الاتصال مع الاطراف المعنية لضمان وقف اطلاق النار وفصل المتنازعين والمساعدة على اقرار الامن، ودعوة الامين العام إلى تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الجامعة الذي سيعود إلى الانعقاد يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ للاطلاع على ما تم اتخاذه من اجراءات، ولضمان تنفيذ القرارات العربية الصادرة عن هذا الاجتماع (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

وعلى هامش اجتماعات المجلس، تلا وزير خارجية المغرب، عبد اللطيف الفيلالي، على الوفد نص برقية من العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني، «يقترح فيها عقد قمة عربية طارئة تخصص لمناقشة القضية الفلسطينية، لانها القضية الوحيدة المنزعة عن كل